

صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة وأثره على التنمية السياسية في الجزائر

The struggle of the middle class, the new oligarchy, and its impact on the political development in Algeria

تاريخ الإرسال: 2020-06-26 تاريخ القبول: 2021-07-13

ناصرالدين باقي، جامعة الجزائر3، baki.nassireddine@univ-alger3.dz

الملخص

تنطلق هذه الدراسة من إبراز الأثر الذي خلفته الصراعات الجديدة بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية النامية والمتجددة على مسار التنمية السياسية في الجزائر في السنوات الأخيرة، هذا الصراع الذي سرعان ما نمت بعد ظهور التصنيف الطبقي، المتعلق بالتصميم الجديد عقب جملة من التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية غيرت من خارطة السوسولوجية للجزائر، والتي ظهرت من خلالها فواعل جديدة تؤثر على صنع واتخاذ القرار في الدولة، ممثلة في الأوليغارشية الجديدة التي استغلت أحسن استغلال الظروف التي مرت بها الجزائر لتسيطر على جانب كبير من اقتصاد البلاد خاصة عقب التحول في السياسات التنموية والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر. كما يظهر احتدام هذا الصراع بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية في الجزائر عقب سلسلة الاحتجاجات الشعبية التي تلت أزمة ندرة المواد الاستهلاكية الأولية أو ما بات يعرف بـ"أزمة الزيت والسكر" سنة 2011 والتي أثرت مخرجاتها وتعاطي النظام مع هذه المخرجات على مسار التحول الديمقراطي كأحد ركائز التنمية السياسية الشاملة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الطبقة الوسطى، الأوليغارشية الجديدة، الإحتجاجات، التنمية السياسية.

Résumé

Le but de cette étude est de souligner l'évidence de l'impact, sur la voie de la transition démocratique, du conflit entre la classe moyenne et la nouvelle oligarchie en Algérie. Nous y dénonçons la manière dont ces forces oligarchiques exploitaient les conditions politiques, économiques et sécuritaires que l'Algérie connaissait. Cette oligarchie est devenue une force extraconstitutionnelle dominant l'économie. 'Le politique' est contrôlée par la pression sur le pouvoir. Cette hégémonie rencontre la résistance de la classe moyenne sous la forme de protestations populaires, en particulier à la suite de la crise de l'huile de table et du sucre de 2011. A cette occasion, la classe moyenne a fait pression sur le régime pour qu'il mette fin au contrôle de l'oligarchie sur la vie économique et sociale algérienne. En revanche, le régime a utilisé tous ses moyens pour satisfaire la classe moyenne pour épargner à l'Algérie une transition démocratique violente à l'instar de certains pays du printemps arabe.

Mots-clés : La classe moyenne, la nouvelle oligarchie, les protestations, le développement politique

Abstract

The aim of this study is to highlight the impact of the conflict between the middle class and the new oligarchy in Algeria on the path of democratic transformation. We focused on the way these oligarchic forces exploited the political, economic, and security conditions that Algeria experienced. This oligarchy became an unconstitutional force dominating the economy. The pressure on power controls politics, but this control was met by the middle class in the form of popular protests, especially following the Cooking Oil and Sugar crisis of 2011, during which the middle class pressured the regime to stop the oligarchy's control of the Algerian economic and social life. In contrast, the regime used its entire means to satisfy the middle class and to spare Algeria a violent democratic transition along the lines of some Arab Spring countries.

Keywords: The middle class - the new oligarchy - protests - political development.

مقدمة

الطبقة وأدى إلى تراجع أدوارها في إحداث التوازن داخل المجتمع.

- إن ظهور الأوليغارشية الجديدة في الجزائر سببه استغلال نخبة معينة للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

- كلما حدث صراع بين الطبقات أدى ذلك إلى حتمية انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى.

تهدف الدراسة للوصول إلى استخلاص مخرجات العلاقة بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة وإلقاء نظرة عن حجم الصراع ومخلفاته وأثره على المجتمع من جهة وسيروورة تطوير وتحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

أما عن المناهج المتبعة فقد ركزت الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج تحليل المضمون، والمنهج المقارن ومنهج دراسة حالة، أما الاقتربات فتم الاعتماد على مقترب النخبة والمقترب السلوكي.

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول الأول ظروف تشكل الطبقة الوسطى في الجزائر، أما الثاني فيبحث في ظهور الأوليغارشية الجديدة الأسباب والمسببات، أما الثالث فيتناول أثر الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى والأوليغارشيات على مسار تحقيق التنمية السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: ظروف تشكل الطبقة الوسطى في الجزائر

ينقسم تعريف الطبقة الوسطى إلى تعريف من منظور اقتصادي وآخر اجتماعي فالتعريف الاقتصادي يركز على حجم ونوع الإنفاق الأسري، فينتهي بذلك إلى الطبقة الوسطى كل من يستطيع تلبية حاجاته الأساسية؛ أما التعريف الاجتماعي فيتجاوز الجانب المادي ليعطي مواصفات اجتماعية معينة كالمستوى التعليمي ونوع العمل، كالعامل في الوظائف المكتبية التي يطلق عليها بوظائف "الياقات البيضاء" * هذه الطبقة الوسطى التي تشكل عامل توازن داخل أي مجتمع وهي بذلك قد أنيطت بها مهمة التصدي للتغيرات الاجتماعية كسيطرة طبقة معينة، ولعل الحالة الجزائرية محل الدراسة قد تكشف الدور الذي تضطلع به هذه الطبقة في ظل صعود الأوليغارشية الجديدة وكيف أثر هذا الصراع على مسارات التنمية السياسية في الجزائر.

يُعتبر الحفاظ على الطبقة الوسطى في أي مجتمع كان بمثابة وسيلة للحفاظ على توازنه، خاصة مع تأثير الاختلاف الطبقي على المشهد السياسي والاقتصادي وبرز قوى جديدة تندرج في السلطة السياسية عبر السيطرة على المجتمع متمثلة في صعود الأوليغارشية، وهو ما تعكسه الحالة الجزائرية التي تشهد حالة من الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية الصاعدة والمتنامية التي استغلت ظروفًا معينة للسيطرة على جزء من دواليب السلطة عبر التحكم في الاقتصاد حتى باتت تشكل قوى متحكّمة في السلطة تصدت لها الطبقة الوسطى التي تخشى الانهيار وذلك عبر وسائل وآليات رغم أنها محدودة إلا أنها تمثل الخيار الوحيد أمامها، فقد شكل هذا الصراع تهديدا حقيقيا للدولة التي سعت للسيطرة عليه عبر تدخلها والعمل على إرضاء جميع الأطراف ولعل خير مثال على ذلك عكسته "أزمة الزيت والسكر" في 2011 ومخرجاتها التي جاءت خصيصا للتأثير على مسار بناء تنمية سياسية حقيقية في الجزائر خاصة في ظل تزامن الاحتجاجات الشعبية هذه مع رياح التغيير على المنطقة العربية في شكل ثورات عربية قامت جلها وفي بدايتها على نفس الأسباب أي المطالب الاجتماعية قبل أن تتحول إلى سياسية.

فما هو أثر الصراع بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة على مسار التنمية السياسية في الجزائر؟

وقد تفرعت من الإشكالية المحورية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

- كيف ساهمت الأزمات السياسية والاقتصادية في تراجع أدوار الطبقة الوسطى في الجزائر؟
- ما هي العوامل التي ساعدت على ظهور الأوليغارشية في المجتمع الجزائري؟
- ما هو دور الدولة في الحد من هذا الصراع؟
- هل احتجاجات الطبقة الوسطى ساهمت في الحد من سيطرت الأوليغارشيات وساهمت في الحراك السياسي والاجتماعي للجزائر؟
- كما تستهدف هذه الدراسة اختبار التالية:
- إن الصراع على السلطة والهاجس الأمني مطلع التسعينات كان مسرحه الطبقة الوسطى، مما قوض هذه

"الشاذلي بن جديد"، حيث كان الاهتمام بالزراعة والصناعة مع تبني النظام الاشتراكي سياسيا واقتصاديا بحكم أن الجزائر كانت ضمن محور حركات التحرر التي تبنت النهج الاشتراكي الذي يضمن للدولة السيطرة على الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية مقابل الاهتمام بالفرد وحاجاته الأساسية ومحاولة القضاء على التفاوت الطبقي، فقد عملت الدولة الحديثة على التخطيط كاستراتيجية شاملة تؤسس لبناء اقتصاد الدولة، ومع تأميم المحروقات سنة 1967 وتوجه الاقتصاد نحو التصنيع والإنتاج الزراعي بدأت تظهر الطبقة الوسطى التي مثلها المهندسون والفنيون والمسكرون من أبناء الجزائر خريجي المدارس الفرنسية من جيل الاستقلال الذين عايشوا أواخر مراحل الاستعمار وتم الاعتماد عليهم بعد الاستقلال لتسيير بعض القطاعات في الدولة الفتية وجميعهم ينتمون كما سماهم رايت مليز- Wright Mills إلى الطبقة الوسطى الجديدة (Mills.C, 1966, p. 84).

من هذا المنطلق تظهر العوامل التي ساهمت في تشكيل وصياغة الطبقة الوسطى في الجزائر وتتمثل في ثلاثة عوامل رئيسية منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي وهي (Mills.C. Wright, 1966, p. 84):

- 1- رحيل المستوطنين الأوروبيين وتعويضهم بالجزائريين خاصة في الوظائف العمومية.
- 2- تبني الدولة "ديمقراطية التعليم"، أي أتاحت التعليم لكل الطبقات بما فيها السفلى مع المجانية والإجبارية.
- 3- الاهتمام بالتصنيع مما مكن الدولة أن تتحول إلى برجوازية كبيرة، حيث أصبحت لوحدها المسيطر على التوظيف والاستثمار.

المطلب الثالث: مرحلة الأزمة الوطنية

1- إن صعوبة تحديد الطبقة الوسطى في أي مجتمع يرجع في الأساس إلى صعوبة دراسة المجتمع ككل، خاصة المجتمعات المنغلقة على المعلومة كالجزائر، فرغم محاولات العديد من الباحثين تحديد الطبقة الوسطى، كتكونها من أصحاب المهن الحرة وصغار رجال الأعمال (إدريس بولكعيات، العدد: 14، ديسمبر 2000، ص ص (81-82))، إلا أنها في حقيقة الأمر تخضع لمعايير وسماوات معينة كالتعليم والعمالة والرفاه الاقتصادي (أحمد موسى بدوي، 2013، ص 131) وكذا التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على تشكل وصمود هذه الطبقة، وفي الحالة الجزائرية التي شهدت أزمة انهيار لمؤسسات الدولة لعشرية كاملة من الزمن بسبب إجهاض أولى التجارب الانتخابية في مطلع تسعينيات القرن

إن المتتبع لتاريخ الجزائر يدرك جليا أن تشكل وبروز الطبقة الوسطى جاء بعد الاستقلال، فالفترة الاستعمارية وكتيجة لسياسات هذا المستعمر ضد الأهالي من تجويع وتشريد وتجهيل ومحاولة طمس الهوية الوطنية، أسفر عن إنتاج طبقات دنيا فقيرة عانت من ويلات الاستعمار آنذاك، لذا سنتتبع أهم مراحل تشكل الطبقة الوسطى في الجزائر بداية بمرحلة الاستعمار ثم تلتها مرحلة ما بعد الاستقلال ثم مرحلة الأزمة الوطنية.

المطلب الأول: مرحلة الاستعمار

هي المرحلة التي عرفت ببروز الاستقرافية حيث سيطرت برجوازية المستوطنين الفرنسيين بنسبة عالية على المشهد الاجتماعي رغم قتلهم في مقابل طبقة كادحة من الفلاحين وسكان الأرياف من الجزائريين الذين مثلوا الأغلبية الساحقة (Lachraf Mostafa, 1978, p.178) فبسبب استمرار الانهيار الطبقي في وسط السكان الجزائريين على حد تعبير "روني غاليسو- R.Gallisot" (Gallissot René, 1977, p.28)، أدى ذلك إلى قيام ثورة التحرير الوطني كنتيجة حتمية فرضتها الظروف الاجتماعية المزرية والتفاوت الطبقي الكبير وتجبر المستوطنين الذين مثلوا البرجوازية المسيطرة والمتحكمين في الموارد الأساسية التي تتطلبها المعيشة وكذلك بسبب الممارسات الوحشية للمستعمر الفرنسي.

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

كشفت هذه المرحلة عن تحول هائل في الطبقات في الجزائر، نظرا لخروج المستعمر من جهة وترك المستوطنين لممتلكاتهم ومغادرتهم الجزائر فور إعلان الاستقلال، شكلت هذه التحولات تغيرات في المجتمع الجزائري حيث تقلصت (سعت؟) الطبقات الدنيا بفعل السياسات الاستعجالية لتعويض الضرر المادي والنفسي للمواطنين من جهة والعمل على محو الأمية وأثار سياسة تجهيل المجتمع الجزائري من جهة أخرى، لذا فقد لعب دور الدولة على حدتها نشأتها وقلة خبرتها الدور البارز في تشكيل الطبقة الوسطى التي تحفظ توازن المجتمع، فالسلطة المطلقة للبروقراطية الدولة على المجتمع المدني وصعوبات تشكيل الأحزاب وبروز مجتمع طبقي جديد هي ابرز سمات المرحلة الممتدة ما بين (1962-1979) (Harbi Mohamed, 1993, p.372)، أي ما بعد الاستقلال وفترة حكم "بن بلة" و"الهوراي بومدين" إلى فترة حكم

المال أو تكوينها مجموعة علاقات تشمل الجانب السياسي والعسكري المبنية على المصالح المتبادلة.

المطلب الأول: تطور القطاع الخاص

حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وسنت جملة من القوانين والتشريعات لتهيئة البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص كشريك في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها، غير أن مساهمة القطاع الخاص في الحياة الاجتماعية لم يصل إلى المستوى المطلوب مقارنة مع الحوافز والتشريعات التي تنظمه فانطلاقا من النصوص الأساسية للجمهورية الجزائرية المستقلة : برنامج طرابلس 1962 - ميثاق الجزائر 1964 - الميثاق الوطني 1976 - الميثاق الوطني 1986 نجد أن المشرع الجزائري قد اعترف بالقطاع الخاص لكن هذا الاعتراف كان مصحوبا بشروط وتحفظات ، ولعل السبب في ذلك راجع إلى انقسامات النخبة الحاكمة قبيل الانفتاح السياسي بخصوص إطلاق الحرية للقطاع الخاص، فبحكم النظام الاشتراكي الذي كانت تبناه الجزائر اعتبرت بعض النخب أن القطاع الخاص يمثل التوجه الرأسمالي وهو توجه يفرض التبعية الآلية للغرب حتى أنه في اعقاب الاستقلال ومع حكم أول رئيس للجزائر المستقلة "أحمد بن بلة" كثر الحديث عن بروز الطبقة البرجوازية من الاثرياء الذين شكلوا نواة القطاع الخاص بعد ذلك، ورغم أن توجه الدولة الفتية بعد الاستقلال إلى تقليص الفجوة بين الطبقات يظهر على مستوى الخطاب السياسي حينما صرح "أحمد بن بلة" في إحدى خطباته الموجهة للأثرياء آنذاك قائلا: "استعدوا للتخسيس"، أما "بومدين" فقد كان أقل حدة حينما دعاهم للاختيار إما بين العمل السياسي أو الثراء قائلا: "اختراروا بين الثروة والثورة" وذلك للحد من تشكل اوليغارشية مهيمنة تسيطر على سلطتها سلطة الدولة، وخوفا من تحول البرجوازية آنذاك إلى "برجوازية كومبرادورية" *.

لكن بعد الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاء بها دستور 1996 والتي أدرج فيها القطاع الخاص كشريك مهم في مسار التنمية وكمساهم في إعادة تشكيل الرأسمال الاجتماعي وبذلك لم تعد الدولة تهيمن كلياً على الاقتصاد حيث عرفت "الخصخصة" في إطار توجيهها نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه (Salima Mellah, Mai) (2004, p.6).

الماضي وما انجر عنها من حالة عدم استقرار أمني وسياسي أثر بشكل كبير على اقتصاد البلاد ومنه على القدرة المعيشية لمختلف الطبقات خاصة الطبقة الوسطى التي تراجعت بل كادت أن تتحول إلى الأفول فالأزمة الجزائرية بدأت أزمة انتخابية لتتحول إلى أزمة سياسية ثم أزمة أمنية كان مسرحها الوحيد هو الشعب خاصة سكان الأرياف الذين نزحوا إلى المدن طلباً للأمن والعمل والتعليم، مما شوه طابع المدن وأدى إلى ظهور الأحياء القصدية أو ما يطلق عليها بالبناءات الفوضوية والتي تتميز بالمشاشة وقلّة النظافة (أحمد موسى بدوي، 2013، ص131)، مما يجعلها المنتج الأول للفقر والجريمة وهي أبرز مخلفات الأزمة الوطنية، هذه الأزمة التي جاءت عقب إصلاحات سياسية بداية بدستور 1989 التي رفع فيها الرئيس "الشاذلي بن جديد" آنذاك شعار "من أجل حياة أفضل" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2014، ص47)، هذه الإصلاحات التي كان سببها الاحتجاجات المصاحبة لأحداث 5 أكتوبر 1988 التي طالب فيها الشعب بإصلاحات تضمن الحقوق البسيطة للمواطن بعد سيطرة فئة معينة على الثروة الوطنية باسم الثورة والولاء للحزب الواحد.

شكلت الأزمة الوطنية نقطة تحول في الطبقة الوسطى في الجزائر التي صمدت أمام كل مقومات الانهيار فمخلفات الأزمة التي راح ضحيتها في ظل تضارب الأرقام أكثر من 150 ألف قتيل و2000 مفقود (Brahim bellaadi, 2001, p.212)، ناهيك عن أكثر من 25 مليار دولار كخسائر مادية أرهقت الاقتصاد وانعكست بالسلب على المواطن البسيط لولا سياسة المصالحة الوطنية التي أطفأت نيران هذه الأزمة التي جرت على الأخضر واليابس وكادت أن تؤدي إلى أفول الطبقة الوسطى في الجزائر. المبحث الثاني: ظروف ظهور الأوليغارشية الجديدة في الجزائر: الأسباب والمسببات

لعبت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجزائر دوراً كبيراً في ظهور وتشكل أوليغارشية جديدة أكثر بروزاً وظهوراً للعامة، فعلى حد تعبير "روبرت ميشلز - Robert Michels" الذي قام بدراسة حول علاقة الأوليغارشية بالأحزاب في مؤلفه "الأحزاب السياسية"، حيث خلص إلى أن هناك ثلاث أسباب رئيسية أدت إلى ظهور الأوليغارشية داخل المنظمات وهي (الطاهر بن خرف الله، 2007، ص ص (196 - 197)): خصائص التنظيم ذاته - سمات القادة - سمات الجماهير ندرك أن ظهور الأوليغارشية في الجزائر جاء نتيجة تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت فئة قليلة تتحكم بالسلطة السياسية من خلال إما امتلاكها لرأس

رجال الأعمال والهال على ترويض الجماهير حتى تقبل مصيرها" (تصريح عبد الرزاق مقري، جريدة الخبر اليومية 2016/11/15).

المطلب الثالث: تموقعها وسط النخبة

أصبحت هذه الأوليغارشية الجديدة تتحكم بجزء كبير من الاقتصاد الوطني بصفتها تمثل القطاع الخاص بحوالي 95,90% في مقابل تراجع القطاع العام والمؤسسات المختلطة والأجنبية (Rachid Tlemçani, El Watan 02/04/2013) هذه النسبة المرتفعة أوجدت طبقة برجوازية تمثل ما نسبته 20% من سكان الجزائر حيث يمثل انفاقها العائلي مثلا سبع (7) أضعاف ما تنفقه الطبقة الوسطى والدنيا بما يعادل 40% من النفقات السنوية للعائلات الجزائرية (تصريح عبد الرزاق مقري، جريدة الخبر اليومية 2016/11/15)، ورغم نسبة الطبقة البرجوازية المنخفضة بالمقارنة بعدد السكان إلا أنها في ارتفاع مستمر؛ ويبدو أن الدخول والتموقع في وسط النخبة السياسية في الجزائر على غرار عديد دول العالم يبنى على أسس مادية واقتصادية أكثر منه على أسس علمية وكفاءات عملية، لذا فإن هذه الأوليغارشية الجديدة عملت على التوغل وسط النخبة لحماية مصالحها عبر آليات محددة أهمها:

1- دعم المرشحين: عبر تمويل الحملات الانتخابية خاصة للشخصيات البارزة والتي لديها شعبية كبيرة، كما حدث في الانتخابات الرئاسية 2014، حيث كثر الحديث عن دعم "منتدى رؤساء المؤسسات" الذي يضم أغلب رجال الأعمال النافذين في الدولة المرشح "عبدالعزیز بوتفليقة" بصبرهم أكثر من 750 مليار سنتيم لتمويل الحملة الانتخابية مقابل حصولهم على صفقات ومشاريع المخطط الخماسي (2014 - 2019) (Office National des Statistiques, Premier) (Recensement économique 2011, Janvier 2012, p.25).

2- دعم الأحزاب والجمعيات: من خلال تقديم الدعم المادي للأحزاب خاصة الموالية للنظام والتي لديها وعاء انتخابي كبير.

3- السيطرة على الإعلام: من خلال انشاء الصحف والمجلات وكذا القنوات الخاصة.

كما أن هذه الأوليغارشية التي يرجح أن نواتها التأسيسية راجع لفساد بعض الضباط السابقين في المؤسسة العسكرية من الجنرالات الذين استغلوا حالة الفوضى إبان

المطلب الثاني: استغلال الأزمة السياسية والأمنية

أثرت الأزمة السياسية والأمنية مطلع تسعينيات القرن الماضي بالسلب على كل الأصعدة والمجالات، بالإضافة إلى الخسائر البشرية هناك الخسائر المادية التي أنهكت الاقتصاد كما أن مطلع التسعينيات كانت الجزائر قد اختارت التخلي عن الاشتراكية كنهج اقتصادي، والتي أدت إلى تدهور حالة الاقتصاد بالتزامن مع الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة (مولود زايد الطيب، 2007، ص 200). ومع الانفاق المتزايد على الاسترداد بسبب الوضع الأمني المتردي وعجز الدولة عن التكفل الكلي بإعادة بناء الاقتصاد استغلت بعض النخب السياسية هذا الوضع لتشكيل طبقة برجوازية نظرا لاعتبارات تخص المركز وأخرى تخص الفساد السياسي عند طريق الاختلاسات المالية، خاصة الفترة التي شهدت استقرارا أمنيا متزامنا مع ارتفاع أسعار النفط ولعل قضية "الخليفة" قد سلطت الضوء على عمق الفساد داخل النخبة (عمار بوحوش، د.ع، دس ن) كما أن استفادة رجال الأعمال من القروض البنكية الضخمة واستغلالها في ارضاء الطبقة السياسية وبالمقابل عملية مسح الديون التي تقابلهم بها الدولة كل مرة عجلت ببروز هذه الأوليغارشية وقوّت نفوذها وتغلغلها في السلطة وتحكمها في الاقتصاد الوطني.

13- كما أن اعتبار بعض رجال الأعمال أنهم تكبدوا خسائر بسبب الأعمال الارهابية ضد مصالحهم والمطالبة بتعويضات عن ذلك والدولة بالمقابل استجابت لهم في اطار إيجاد الأسباب لتوزيع أموال الخزينة العمومية بين هذه النخب الفاسدة قد كرس تأمر النخب السياسية مع رجال الأعمال في اطار المصلحة المتبادلة، هذا الأمر أفضى بعد الخروج من الأزمة الأمنية وبعد تعافي الاقتصاد بسبب ارتفاع أسعار البترول منذ 2004، إلى استغلال رجال الأعمال لهذه الفترة في تأسيس شركات ومؤسسات داخل الوطن في اطار الاستثمار والتسهيلات المصاحبة لذلك ما كون طبقة برجوازية حقيقية أصبحت تهدد الطبقة الوسطى بتأثيرها على قرارات الدولة، ومن هذا المنظور صرح عبدالرزاق مقري: " إن النظام الاقتصادي الذي بشر به رئيس الحكومة هو نظام مستورد من جهات تريد تحويلنا إلى حلقة من حلقات الرأسمالية العالمية الظالمة للإنسان والبيئة التي يسيطر فيها رجال الأعمال على الدول، يزداد فيها الفقير فقرا ويزداد الغني غنى، والتي تكون فيها الدولة لصالح فئة قليلة من رجال الأعمال، تنهار تحت جشعهم الطبقة الوسطى الضامنة للاستقرار والإبداع وينتشر فيها الفقر وتعمل فيها الأجهزة الإعلامية والأمنية التي ستكون عندئذ تحت سيطرة

تزييف الوعي الطبقي الحقيقي من خلال المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية والأمنية تحت إدعاءات ومزاعم الحفاظ على وحدة الوطن أو الدين أو التاريخ المشترك (محمد لهوازي، جريدة الشروق اليومية، بتاريخ 2015/11/04).

ولعل بروز واستفحال الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية المتنامية كان خلال "أزمة الزيت والسكر" التي تعتبر منعرجا حاسما يمثّل تعبيرا عن استفحال هذا الصراع وأفضل اختبار للنظام السياسي في التعامل مع هذه الأزمة من خلال مخرجاته التي تعبر عن واقع هذا الصراع من جهة وعجز النظام السياسي في احتواء الفروق الطبقيّة وكذا سيطرت الأوليغارشية عليه.

أ- أزمة الزيت والسكر 2011

كشفت هذه الأزمة عن الأوليغارشية المسيطرة على الاقتصاد الجزائري وكذا عن هشاشة الطبقة الوسطى التي تأثرت بسرعة وكادت أن تنهار نتيجة اختلال توازن قدرتها الشرائية وتعود جذور هذه الأزمة إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأولية (الزيت والسكر) بسبب رفع الدولة يدها عن تدعيم هاتين السلعتين اللتين يتحكم فيهما بشكل أكبر القطاع الخاص من حيث الاستيراد والتوزيع وكذا سن قانون الاستيراد فابتعاد الدولة أحدث صدام مباشر بين الطبقة الوسطى الواسعة من جهة وهذه الأوليغارشيات، فكانت الأحداث المصاحبة لأزمة النذرة وغلاء أسعار المواد الأولية بداية من 3 يناير 2011، حيث خرج المواطنون المتضررون من اجراءات ارتفاع سعر الزيت والسكر إلى الشارع في عدة ولايات عبر الوطن وأخذت هذه الاحتجاجات بعد دوليا بسبب تزامنها مع بداية الثورة في تونس واستمرارها حتى بعد ثورة 25 يناير في مصر، حيث تحولت هذه الاحتجاجات من السلمية إلى العنيفة بسبب التصدي العنيف لقوات الأمن للمواطنين خاصة في مدينة "بوسماعيل" ولاية تيبازة غرب العاصمة و"ولاية المسيلة" جنوب العاصمة حيث شهدت مقتل ثلاثة شبان وأحداث تخريب ونهب للممتلكات خاصة القطاع الخاص باعتباره المتسبب في غلاء الأسعار حتى وصل الأمر إلى تشبيهها بأحداث 5 أكتوبر 1988 التي قامت على نفس الأسباب (أديب نعمة، 2014، ص107) هذا الأمر وضع النظام السياسي في مأزق حقيقي فمن جهة مجابهة الاحتجاجات وفرض هيبة الدولة ومن جهة أخرى إرضاء الأوليغارشية المتسببة في هذه الأزمة.

العشرية السوداء ليؤسسوا شركات بأسماء وهمية أو مستعارة أو دعم شخصيات نكرة ليصبحوا بمساعدة هؤلاء الجنرالات رجال أعمال يراعون مصالحهم، ثم استقلوا بعد الاستقرار الأمني والسياسي وبعد التغييرات الكبيرة في النخبة العسكرية.

لعبت الأوليغارشية النامية في الجزائر دورا سياسيا بارزا تمثل في السيطرة على صنع واتخاذ القرار باعتبارها متحكممة في الاقتصاد الوطني فتحوّلت إلى قوى غير دستورية وتعددت معها مراكز صنع القرار لتفرض منطقتها بقوة المال حتى أصبح تثار مسألة "من يسيّر البلد؟".

إن غموض رجال المال والأعمال في الجزائر المسيطرين على جزء كبير جدا من الاقتصاد والذين كونوا ثروتهم في ظروف غامضة يلقون تسهيلات بنكية ومسح ديون يرحح أنهم جزء من النظام السياسي في الجزائر لذا فإن تحول الجزائر إلى دولة زبونية بتريمونيالية أو كما سماها "أديب نعمة" بالدولة الغنائمية (التحقيق العشاري (2000 - 2011)، الديوان الوطني للإحصاءات، 2011)، حيث تكون الدولة فيها بمثابة الغنيمة في يد القوي الذي يسيطر عليها، ولعل قوة المال والسلطة عجلت من بروز الأوليغارشية في الجزائر وأدخلتها في صراع مع الطبقة الوسطى التي تصارع من أجل البقاء والتي تأتي الانهيار.

المبحث الثالث: أثر الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية على مسار التنمية السياسية في الجزائر

المطلب الأول: الصراع الجديد بين الطبقة الوسطى

والأوليغارشية

14- انطلاقا من نظرة كارل ماركس حول الصراع الطبقي حيث خلص إلى أن ظاهرة الطبقات الاجتماعية من أهم الظواهر التي تؤدي إلى الصراع والتحول الحضاري والاجتماعي، ويقسم بذلك المجتمع إلى طبقتين: برجوازية مالكة لوسائل الإنتاج وأخرى بروليتاريا فاقدة لهذه الوسائل، كما يعتقد أن الصراع بين الطبقات حتي لا مفر منه وهو بذلك ينعكس على المجتمع ومن خلال هذا الصراع ينتقل المجتمع من مرحلة لأخرى، لعل هذا الطرح الماركسي حول حتمية الصراع الطبقي تنعكس على واقع الطبقات في الجزائر فظروف تشكل هذه الطبقات والتحوّلات الاجتماعية والسياسية الداخلية وتأثير المتغيرات الخارجية شكلت كلها ما سمي "بالوعي الطبقي" لدى المواطن الجزائري وهو إدراك الوعي الطبقي الذي ينتمي إليه، وتحاول الطبقة المركزية المتحكممة

على مكونات أساسية من حالة الطوارئ (أديب نعمة، 2014، ص107)، ثم أعقبت هذه المرحلة المباشرة في الإصلاحات السياسية بإنشاء هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية* التي عملت على تنظيم لقاءات مع النخب السياسية المختلفة لمدة شهر (من 21 ماي إلى 21 جوان 2011) جرى خلالها مناقشة قوانين عضوية وصياغة أخرى، من خلال مناقشة ومراجعة الدستور في ثمانية محاور وهي: قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الانتخابات مشاركة المرأة في الحياة السياسية، حالات التنافي مع العهدة الانتخابية، صلاحيات المؤسسات الدستورية، قانون الإعلام والإشهار وسبر الآراء، كما أثير النقاش حول نوع النظام برلماني أو رئاسي بدلا من شبه الرئاسي المعتمد، وعدد ومدة العهديات الرئاسية وكذا الإبقاء أو إلغاء مجلس الأمة (أحمد موسى بدوي، مرجع سابق، ص27)، وقد لاقى هذه الخطوات تأييدا دوليا واسعا، جعلت النظام السياسي الجزائري يحصل على رضا القوى الكبرى في شاكلة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، لما يربطها معها من مصالح حيوية خصوصا أن الجزائر تعتبر بلدا نقطيا وغازيا، ومجالا جيوسراتيجيا مهما مليء بالفرص الاستثمارية، بالإضافة للموقع الجغرافي (تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول: ندرة وارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011).

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس "بوتفليقة" في 14 أبريل 2011، أعلن من خلاله عن استعداده لتنفيذ إصلاحات سياسية لتعميق الديمقراطية في الجزائر (حقوق الإنسان في العالم العربي: الجزائر، التقرير السنوي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012، ص328)، حيث عنوان خطابه بـ "إن عملية الإصلاح لا رجعة فيها"²⁵، وأصدر بذلك الرئيس "بوتفليقة" خمسة قوانين (عصام بن الشيخ، 2011، ص7)، تمثل حزمة الإصلاحات السياسية، على أن يتم الإلتزام بتنفيذها قبل نهاية العام 2012 وتتعلق هذه الإصلاحات السياسية بـ:

- 1- قانون الأحزاب السياسية الجديد الذي يتيح الترخيص بإنشاء أحزاب سياسية جديدة.
- 2- قانون الانتخابات الجديد الذي يتضمن تدابير جديدة لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات خاصة.
- 3- القانون الخاص الذي يحدد الوظائف والمهن التي يمنع الجمع بينها وبين العمل البرلماني وقانون جمعيات المجتمع المدني.

إن رفع الدولة يدها عن جزء من الاقتصاد أحدث صداما مباشرا بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية لذا فقد كانت الاحتجاجات هي السلاح الوحيد في يد الطبقة الوسطى من أجل الضغط على الدولة لترويض رأس المال المتوحش الذي استعملته الأوليغارشة، كما تم الاستثمار في هذه الأحداث لرفع مطالب سياسية من طرف بعض أحزاب المعارضة والشخصيات الموقوفة عن العمل السياسي كالقيادي في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحصورة "على بالحاج".

ب- تدخل الدولة

كانت عودة الدولة لأجل الفصل بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية المتعادية حيث عملت على الاستجابة السريعة والفورية للمطالب الاجتماعية من جهة والمطالب السياسية من جهة أخرى، وجاءت هذه الاستجابة كنوع من تقادي ركوب الجزائر موجة التغيير التي شهدتها بعض الدول العربية وتمثلت هذه الاستجابة على ثلاثة مستويات وهي:

- على المستوى الاجتماعي

- تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول ندرة وارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية: وجاء التقرير ليكشف أن المتسبب الرئيسي في أزمة ارتفاع سعر الزيت والسكر هي شركة "سيفيتال" « Cevital » المملوكة لرجل الأعمال "يسعد ربراب" والتي تعادل حصتها في السوق الوطنية من هاتين السلعتين الأساسيتين ما يعادل 85% التي تجعله يتحكم في السوق ويحدد الأسعار.

- العمل على حماية القدرة الشرائية للمواطن: من خلال تدعيم الأسعار بالنسبة للمواد الاستهلاكية الأساسية إلى جانب إجراءات جديدة تخص حماية المستهلك وكل ذلك يأتي كمشاهدة لردع الأوليغارشية المتحكمة في الاقتصاد.

- على المستوى السياسي

15- أما سياسيا فكانت أولى خطوات النظام السياسي هي رفع حالة الطوارئ في أبريل 2011، كخطوة ممهدة لعودة النشاط السياسي دون عوائق، وبالمقابل سن قانون خاص بمكافحة الإرهاب، حيث أدخلت بعض التعديلات التشريعية تمنح أجهزة الأمن سلطات استثنائية في الاحتجاز التحفظي والوقائي للمشتبه بهم في قضايا الإرهاب، الأمر الذي أدى عمليا حسب بعض المراقبين للأوضاع في الجزائر إلى الإبقاء

الاستثمار الداخلي بالتسهيلات الإدارية وتسهيل تقديم القروض البنكية.

رغم أن هذه الإجراءات جاءت لحماية الطبقة الوسطى إلا أنها في حقيقتها جاءت كوقاية للنظام السياسي القائم من جهة ودعم للأوليغارشية بما يضمن عدم تصادمها مع الطبقة الوسطى من جديد.

المطلب الثاني: أثر سياسة شراء السلم الاجتماعي على مسار التنمية السياسية في الجزائر

تجاوزت الجزائر الاحتجاجات المصاحبة لرياح التغيير التي شهدتها المنطقة العربية بحذر لكن لم تنتهي من حالة الغليان الاجتماعي التي شهدتها بعد ذلك في شكل الاحتجاجات الاجتماعية المستمرة التي شهدتها عدة قطاعات تمثل بالدرجة الأولى الطبقة الوسطى التي فعلت نقاباتها لرفع مطالبها عن طريق الاحتجاج السلمي لحماية المنظومة الاجتماعية القائمة من الانهيار ولحد من احتكار الدولة وسائل السيطرة الاجتماعية والعمل على مجابهة صعود الأوليغارشة على حساب سلطة الدولة عن طريق سلم الطبقات الاجتماعية.

16- حملت البجوحة المالية للجزائر في 2011 سر نجاتها من مخاض التحول الديمقراطي العنيف الذي شهدته المنطقة العربية فقد استغلت بنجاح عائدات الربع لها سمي بـ "شراء السلم الاجتماعي"، بالاستجابة السريعة لمطالب المواطنين الاجتماعية قبل تحولها إلى مطالب سياسية يصعب الاستجابة لها، وقد تمثلت السياسة التي أطلق عليها النظام اسم "الدعم الاجتماعي" في التركيز على دعم الشباب العاطل عن العمل باعتبارهم عصب الحراك الشعبي وذلك بتقديم التسهيلات في القروض البنكية لإقامة مشاريع خاصة وكذا صرف ما مجموعه **1,340581** مليار دينار (Nora Chergui et autres, El Modjahid , Numéro special , Mars 2014,p5) لدعم المواد الاستهلاكية الواسعة وكدعم للقطاعات المرتبطة بشكل كبير بالمجتمع كالصحة والتربية ودعم الفلاحة والاهتمام بملفات المتقاعدين والاهتمام بالعوزين والمعاقين وذوي الدخل المحدود، وقد شكل هذا الاقتطاع من ميزانية 2012 ما يعادل خمس الميزانية، كما أن هذه الإجراءات أراحت فئة كبيرة من الجزائريين حيث يعبر ما يقارب **58%** عن رضاهم بحياتهم ومعيشتهم (Nora Chergui et autres, El

4- قانون الإعلام الجديد الذي ينهي احتكار الدولة لقطاع الإذاعة والتلفزيون.

5- قانون توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. هذه الإصلاحات التي تهدف من خلالها النخبة الحاكمة إلى فتح المجال لمشاركة المواطنين في القرارات التي تخصهم وفي اختيارهم الحر لممثلهم في المؤسسات عن طريق الانتخابات بدء من المجالس الشعبية البلدية والولائية إلى غابة البرلمان مع ضمان حياد الإدارة في ذلك، كما تسعى هذه الإصلاحات إلى تحديث المنظومة القانونية عن طريق مراجعة الدستور لمواكبة التطور الطبيعي للمجتمع وكذا مساندة التحولات الجديدة في العالم كما تهدف إلى توسيع الديمقراطية التشاركية التمثيلية ودعم الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين، والاهتمام بترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، كما أعطت هذه الإصلاحات دورا كبيرا لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها من أهم آليات الإصلاح وطرفا أساسيا في التفاعل مع قضايا المجتمع وتشكيل الرأي العام، لا سيما عبر قنوات التثقيف والتوجيه التي تستهدف كافة فئات المجتمع بالإضافة إلى الإصلاح الذي شمل الأحزاب السياسية سواء التي تدخل في تكوين النظام أو المعارضة، باعتبارها العمود الفقري للحياة السياسية في الجزائر، كما اهتمت الإصلاحات بحرية الإعلام واستقلالته كجزء من الحريات العامة وحقوق الإنسان)) (Réformes Politiques,) **ouverrouillage supplémentaire de la socité civile et du (champ politique? un analyse critique, Avril 2012, p5**

- على المستوى الاقتصادي

عمل النظام السياسي على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية من خلال تسقيف أسعار المواد الأولية الأساسية الأكثر استهلاكاً كمادتي الزيت والسكر والخبز والحليب وتدعيم أسعارها في السوق الوطنية مع رفع قانون الاستيراد الجديد وسن قوانين ردمية تخص المقصرين في استغلال احتياجات المواطنين الكبيرة لهذه المواد الاستهلاكية الأولية، وبالمقابل إعطاء القطاع الخاص امتيازات كبيرة تخص رفع الاعفاء من الضرائب لفترة زمنية مقابل توفير هذه السلع بالسعر الذي تسفقه الدولة، بالإضافة إلى فتح وتشجيع

لقد حاولت هذه الدراسة قدر الإمكان أن تلقي الضوء على الصراع الدائر بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية في الجزائر ومدى تحكم الدولة في وضع حد لهذا الصراع بتبني آليات وسياسات من شأنها توزيع الرضى بين جميع الأطراف، ولعل ما نستخلصه من هذه الدراسة هو كالاتي:

- إن الطبقة الوسطى عمدت إلى الاحتجاجات كنوع من الحماية من سيطرت الأوليغارشية المتنامية.
- غياب الدولة من شأنه تأجيج الصراع بين الطبقة الوسطى والأوليغارشية خاصة مع تنامي الوعي الطبقي لدى طبقات واسعة في الجزائر.

- تزامن احتجاجات " أزمة الزيت والسكر" مع الظروف الإقليمية المتوترة جعلت ردت فعل النظام السياسي إيجابية فيما يخص القضايا الاجتماعية والذي استغلته الطبقة الوسطى لمضاعفة المطالب.

- تبني الدولة لسياسة شراء السلم الاجتماعي جاء للحد من التحول الديمقراطي العنيف.

- استغلال حالة زهاب العودة للمأساة الوطنية، خاصة في ظل حالة عدم الثقة بين المواطن ومختلف مؤسسات الدولة.

- البرجوازية في الجزائر أوجدتها السلطة وتحولت بمساعدتها إلى أوليغارشية.

إن نتيجة صمود الطبقة الوسطى في الجزائر يكمن في امتلاكها لوسائل وآليات التصدي لسياسات الدولة التي تمس المجتمع وكذا لتغلغل الأوليغارشية الجديدة التي أضحت قوى غير دستورية تتحكم إلى جانب مؤسسات الدولة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لدى فإن نتيجة هذا الصمود هو لأن لا تتحول الجزائر إلى دولة زبونية باتريموالية لا يكون فيها أي دور للنخبة السياسية بل إنما تقوم فقط على خدمة مصالح الأوليغارشية.

وتعتبر هذه (Modjahid , Numéro special , Mars 2014,p5) النسبة عن اتساع حجم الطبقة الوسطى في الجزائر.

عمل النظام السياسي على أسلوب ترغيب وترهيب الطبقة الوسطى في الجزائر من خلال سياسة الدعم الاجتماعي أو ما سمي بسياسة شراء السلم الاجتماعي من جهة والتذكير بالمأساة الوطنية في كل مرة خاصة مع تحول الثورات العربية من الطابع السلمي إلى العنيف، هذه العوامل شكلت زهابا لدى الشعب الجزائري من إعادة هذه التجربة المريعة خاصة وأن هناك أزمة ثقة بين المواطن والدولة فيما تعلق بطرق ووسائل مجابهة الاحتجاجات السلمية، لذا فإن مسار التحول الديمقراطي في الجزائر تأثر بعدة عوامل منها ما هو اقتصادي باستعمال العائدات الضخمة للريع وما هو سياسي كالإصلاحات الظرفية والسريعة ومنها ما هو اجتماعي كالرعاية الاجتماعية وكذا النفسي باستحضار المأساة الوطنية في كل مرة.

خاتمة

كشف صراع الطبقة الوسطى والأوليغارشية الجديدة في الجزائر الستار على جانب مظلم في النظام السياسي يتمثل في تعدد مصادر صنع واتخاذ القرار من جهة والأبدي المسيطرة والمتحكمة في الاقتصاد من جهة أخرى، كما أن مخرجات أزمة الزيت والسكر كشفت ضعف الدولة أمام هذه الأوليغارشية وقوة الطبقة الوسطى التي جابهتها للحفاظ على موقعها من الانهيار وبما أن الدولة ومؤسساتها تعي جيدا أن الحفاظ على الطبقة الوسطى هو الحفاظ على توازن المجتمع عملت على الوقوف مرغمة إلى جانبها خوفا من ركوب الجزائر موجة الربيع العربي خاصة وأن جل الاحتجاجات الاجتماعية جاءت متزامنة مع التغييرات التي شهدتها المنطقة العربية بداية من 2011.

الهوامش

- *عمال البياقات البيضاء (White-collar Workers) هو مصطلح غربي يطلق على أولئك الناس الذين يقومون بعمل «ذهني» مكتبي مثل العدديين والمتخصصين، وهم بذلك يتميزون عن أصحاب البياقات الزرقاء (Blue-collar Workers) الذين يقومون بعمل يدوي ميداني كالعمال كما يطلق مصطلح آخر وهو أصحاب البياقات الوردية (pink-collar worker) للعمال الذين يعملون في أعمال خدمة الزبائن.
- 2- Lachraf Mostafa, « L'Algérie Nation et Société », S.N.E.D, Alger, 1978, 2^{ème} Edition, p.178.
- 3- Gallissot René, « Classes Sociales, état et développement en Algéri depuis l'indépendance », in « connaissance du tiers-monde », Union Générale du Editions, 1977, p.288.
- 4- Harbi Mohamed, "Le F.L.N.: mirage et réalité", NAQD, E.N.A.L., Alger, 1993, p.372.
- 5- Mills.C. Wright, "Les cols blancs", traduit de l'américain par André Chassigneux, Francois Maspero, 1966, p. 84.
- 6- إدريس بولكعيبات، حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر، مجلة جامعة منتوري، (قسنطينة)، العدد: 14، ديسمبر 2000، ص (81-82)
- 7- أحمد موسى بدوي، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، ط1، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص131
- 8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير، الاسكوا، بيروت، 2014، ص47
- 9- Brahim bellaadi, "le bidon ville : histoire d'un concept", revue des sciences humaines, L'Algérie, novembre 2001, p.212.
- 10- الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 - 1989: بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص (196 - 197)
- 11- Salima Mellah, "Comité Justice pour l'Algérie: Les massacres en Algérie (1992-2004)", Dossier n°2, Mai 2004, p.6.
- 12- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 2007، ص200
- *برجوازية كومبرادورية: كومبرادور كلمة اسبانية تعني السمسار، والبرجوازية الكومبرادورية هي المرتبطة برأس المال الاجنبي واحتكاراته تعمل لخدمة مصلحته اي أنها عميلة أو وسيطة أوجدها الاستعمار.
- 12- عمار بوحوش، الشراكة بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس والتكامل، مقال، دع، دس ن.
- 17- Alain Faujas, Croissance à Marche Forcée, Jeune Afrique, Le 27/07/2010
- 18- Rachid Tlemçani, « La Corruption Politique : Élités, Assabya Et Bazar », El Watan 02/04/2013
- 19- تصريح عبد الرزاق مقري رئيس حزب حركة مجتمع السلم لجريدة الخبر اليومية 2016/11/15
- 20- Office National des Statistiques, Premier Recensement économique 2011, resultants preliminaires de la première phase, Série E: Statistiques Economiques, N°67, collections statistiques, N°168/2012, Alger, Janvier 2012, p.25.
- 21- التحقيق العشاري (2000 - 2011)، الديوان الوطني للإحصاءات، 2011.
- 22- محمد لهوازي، رجال أعمال ينافسون سياسيين في صنع القرار، جريدة الشروق اليومية، بتاريخ 2015/11/04
- 23- أديب نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2014، ص 107
- 24- أحمد موسى بدوي، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 27
- 25- تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول: ندرة وارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011.
- 26- حقوق الإنسان في العالم العربي: الجزائر، التقرير السنوي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012، ص328
- *ترأس هذه الهيئة "عبد القادر بن صالح" رئيس الغرفة العليا للبرلمان مع مساعدين هما المستشارين في رئاسة الجمهورية: "محمد علي بوغازي" والجنرال المتقاعد "محمد تواتي"، وقد أجرت الهيئة سلسلة من اللقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية.
- 27- عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم استهوار احتكار السلطة للصواب؟، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، 2011، ص7
- 28- Réformes Politiques, ouverrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique? un analyse critique, Réseau Euro – Méditerranéen des deoits de l'homme, Danemark, Avril 2012, p5
- 29- Nora Chergui et autres, Bouteflika : un homme, une œuvre (1999 - 2014) , Le bilan , El Modjahid , Numéro special , Mars 2014,p5
- 30- الجريدة الرسمية، العدد الأول، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012، ص ص (9 و46) والجريدة الرسمية، العدد الثاني، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012، ص ص (9 و21 و33 و46)
- 31- رئاسة الجمهورية، الإصلاحات السياسية: خطب ورسائل، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2012، ص ص (10 - 14 - 17 - 20 - 28 - 29)
- 32- المؤشر العربي 2011، مشروع قياس الرأي العام العربي، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص6

ببليوغرافيا

الكتب

- 1- أحمد موسى بدوي، تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، ط1، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2013.
- 2- الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962 - 1989: بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 3- أديب نعمة، الدولة الغنائمية والربيع العربي، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2014.
- 4- عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني /يناير 2011)، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، 2011.
- 5- عصام بن الشيخ، مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب؟، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، الدوحة، 2011.
- 6- مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط1، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 2007.

دوريات وجرائد

- 1- إدريس بولكعبيات، حول تشكل وانهيار الطبقة الوسطى في الجزائر، مجلة جامعة منتوري، (قسنطينة)، العدد: 14، ديسمبر 2000.
- 2- عمار بوحوش، الشراكة بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في التنمية الوطنية بين التنافس والتكامل، مقال، دع، دس ن.
- 3- نورالدين مقري رئيس حزب حركة مجتمع السلم، جريدة الخبر اليومية، تاريخ: 2016/11/15.
- 4- محمد لهوازي، رجال أعمال ينافسون سياسيين في صنع القرار، جريدة الشروق اليومية، بتاريخ 2015/11/04.

تقارير

- 1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير، الاسكوا، بيروت، 2014.
- 2- التحقيق العشري (2000 - 2011)، الدبوان الوطني للإحصاءات، 2011.
- 3- تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول: ندرة وارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2011.
- 4- حقوق الإنسان في العالم العربي: الجزائر، التقرير السنوي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2012.
- 5- المؤشر العربي 2011، مشروع قياس الرأي العام العربي، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

المراسيم

- 1- الجريدة الرسمية، العدد الأول، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 14 جانفي 2012، والجريدة الرسمية، العدد الثاني، المؤرخة في 12 جانفي 2012، الصادرة بتاريخ 15 جانفي 2012.
- 2- رئاسة الجمهورية، الإصلاحات السياسية: خطاب ورسائل، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2012.

مراجع أجنبية

- 1- Lachraf Mostafa, « L'Algérie Nation et Société », S.N.E.D, Alger, 1978, 2^{ème} Edition.
- 2- Gallissot René, « Classes Sociales, état et développement en Algéri depuis l'indépendance », in « connaissance du tiers-monde », Union Générale du Editions, 1977.
- 3- Harbi Mohamed, "Le F.L.N.: mirage et réalité", NAQD, E.N.A.L., Alger, 1993.
- 4- Mills.C. Wright, "Les cols blancs", traduit de l'américain par André Chassigneux, Francois Maspero, 1966.
- 5- Brahim bellaadi, "le bidon ville : histoire d'un concept", revue des sciences humaines, L'Algérie, novembre 2001.
- 6- Salima Mellah, "Comité Justice pour l'Algérie: Les massacres en Algérie (1992-2004)", Dossier n°2, Mai 2004.
- 7- Alain Faujas, Croissance à Marche Forcée, Jeune Afrique, Le 27/07/2010
- 8- Rachid Tlemçani, « La Corruption Politique : Élités, Assabya Et Bazar », El Watan 02/04/2013
- 9- Office National des Statistiques, Premier Recensement économique 2011, resultants preliminaires de la première phase, Série E: Statistiques Economiques, N°67, collections statistiques, N°168/2012, Alger, Janvier 2012.
- 10- Réformes Politiques, ouverrouillage supplémentaire de la socité civile et du champ politique? un analyse critique, Réseau Euro — Méditerranéen des deoits de l'homme, Danemark, Avril 2012.
- 11- Nora Chergui et autres, Bouteflika : un homme, une oeuvre (1999 - 2014), Le bilan, El Modjahid, Numéro special, Mars 2014.